دفاتر السياسة والقانون المجلد: 14 / العدد: 01 (2022) ص ص: 392 - 403

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا

(دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)

Private military and security companies within Africa

(A case study of the Russian company Wagner)

بوعيشة مراد، طالب دكتوراه جامعة غرداية
bouicha.mourad@ univ-ghardaia.dz
مخبر السياحة،الإقليم والمؤسسات

محمد بن فردية، أستاذ محاضر "أ" جامعة غرداية
Mohabenferdia32@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/12/18* تاريخ المراجعة:2021/12/22* تاريخ القبول: 2022/01/01

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تبيان طبيعة الشركات العسكرية والأمنية حيث أنها أضحت تحتل مكانة خاصة في رقعة الصراعات العسكرية اليوم، ويشكل وجودها خاصة في بؤر الصراع في أفريقيا علامة فارقة غيرت الكثير من معالم الصراع العسكري على الأرض، خاصة مع التزايد الكبير في حجم تلك القوات وتسليحها وازدياد أعداد أفرادها وإمكانياتها التي أصبحت تفوق دولا بأكملها، كما ويهدف أيضا إلى تبيان الوصف القانوني الذي يمكن إطلاقه على موظفيها وكذا معرفة أهدافها مع دراسة حالة إحدى هذه الشركات وهي شركة فاغنر الروسية ومدى تأثيرها في الصراع في قارة إفريقيا لاسيما في ليبيا والسودان، ومع ما أحدثته من انعكاسات ومتغيرات على الطاولة السياسية.

من خلال هذه الدراسة يتضح أن هذه الشركات الأمنية كيانات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، من خلال أعمالها العسكرية والاستشارية وكذا الاستثمارية، كما أنها تعد أذرع من خلالها تستعمل الدول هذا النوع من الشركات لتحقيق أهدافها، إضافة إلى الإقرار بوجود اختلاف فقهي كبير في تصنيف الأشخاص العاملين بها.

الكلمات المفتاحية: الشركات العسكرية والأمنية، مجموعة فاغنر، مرتزقة، ليبيا، السودان.

Abstract: *This article aims to show the nature of military and security companies, as they have become a special place in the field of military conflicts today, and their presence, especially in the hotbeds of conflict in Africa, is a milestone that of Africa, especially in Libya and Sudan, and with what it has brought about from Reflections and changes on the political table.*

Through this study, it is clear that these security companies are commercial entities that aim to achieve profit, through their military, advisory and investment activities. They are also arms through which countries use this type of companies to achieve their goals, in addition to acknowledging the existence of a large jurisprudential difference in the classification of working persons with .

Keywords: *Military and security companies, Wagner group, mercenaries, Libya, Sudan*

مقدمة:

شهدت الساحة الدولية ظهور وحدات جديدة من صناع الخدمات العسكرية والأمنية، خصوصا مع مطلع الألفية الثالثة، وظهر ذلك جليا لاسيما بعد احتلال العراق من طرف التحالف الذي قادته الولايات الأمريكية المتحدة عام 2003، لقد أضحى ذلك الظهور مخيفا لهذا النوع من الشركات العسكرية والأمنية وكذا الوضعية القانونية للجنود المستأجرين الذي يطلق عليهم البعض من الفقهاء مصطلح المرتزقة والذي يعد مصطلحا غير خفي في المشهد الدولي.

بعد نهاية الحرب الباردة وتطور الصراعات من جراء انبعاث القومية المتطرفة والتعصب العرقي والديني، وتراجع الايدولوجيا القومية، وعجز القوات المسلحة الوطنية عن تلبية رغبات وتجسيد أفكار القائمين بمضامين الحكم، وغيرها من العوامل ساهمت في ازدياد ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وفي أفريقيا التي شهدت نزاعات مسلحة خاصة مع بداية النظام الدولي الجديد أصبحت سوقا رائجة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي بدأت تزحف تدريجيا على مجالات نفوذ الدولة التقليدية في المجال الأمني، حيث تستحوذ على كثير من الامتيازات بتنازل من السلطة السياسية فيها، كما غدا نشاط هذه الشركات واقعا لا يمكن تجاهله حيث فرضت وجودها ورسخته في مجال النزاعات المسلحة، وأضحت هذه الشركات اليوم قوافل ديناميكية في إدارة نزاعات الحروب الأهلية لاسيما تلك النزاعات المسلحة في قارة إفريقيا. (وليد، 2020، صفحة 138)

غير بعيد عما يجرى من نزاعات في هذه القارة تظهر المسألة الليبية وكذا السودانية كأحد أهم النماذج التي تسيل الكثير من الحبر نحو دراسة الدور الذي تلعبه هذه الشركات العسكرية والأمنية في خضم هذه النزاعات المسلحة، كما وفي هذا الصدد تعد الشركة العسكرية والأمنية المعرفة "بمجموعة فاغنر " ذات التأسيس الروسي إحدى هذه الشركات الفاعلة في الميدان والتي تعتبر كأحد أهم الأطراف التي لها دور محوري في إدارة النزاع الليبي. (مولانا، 2021، صفحة 6)

يمكن طرح الإشكالية في هذا المقال بأنه ومن خلال مجموعة من التقارير الدولية المختلفة النطاق والتي تدرس المسائل الأمنية في مناطق النزاع المسلح لاسيما في أفريقيا – محل الدراسة - وأمام وجود كيانات مؤثرة في النزاعات المسلحة ومع ما يعتريه من الغموض من الناحية القانونية وبالرغم من وجود وثيقة " مونترو " بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح ومن وجود نماذج لها النوع من الشركات المتمثلة بمجموعة فاغنر فمن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتجلى الطبيعة القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة بصفة عامة ومجموعة فاغنر كمتدخل في النزاعات الأفريقية المسلحة كمحل للدراسة؟.

بغية الإجابة عن هذه الإشكالية كان لابد من الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والذي يقتضي العودة إلى.
التقارير والوثائق الدولية المهتمة بهذا الشأن، حيث تتواجد وثيقة مونترو وكذا بعض الأعمال القانونية الأخرى التي تناولت مسألة الطبيعة القانونية للشركات الأمنية والعسكرية ودورها في مناطق النزاع المسلح لاسيما في القارة الأفريقية.

إن تحليل مسألة الوصف القانوني الذي تتخذه مثل هذه الشركات ضمن قواعد القانون الدولي يعتمد على عدة فرضيات الأولى أنه وبمقتضى القوانين الداخلية المنشأة لهذا النوع من الشركات والتي يسري مفعولها في الدولة محل النشأة فإن وجودها في الخارج ككيان مؤثر في النزاعات المسلحة يعتريه الغموض من الناحية القانونية وبالتالي قد لا تتلاءم مع المعاهدات الدولية في هذا الصدد، أما الفرضية الثانية أنه في حال استخدام هذا النوع من الشركات لمسألة القوة وكونها لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وليست طرفا في الاتفاقيات المنظمة للقانون الدولي الإنساني فتثور مسألة كيفية محاسبة هذا النوع من الشركات.

إن الهدف من هذا المقال العلمي بيان الوصف القانوني للشركات العسكرية والأمنية وبيان بالأخص هذا الوصف الذي يمكن أن يلحق مجموعة فاغنر في هذا الصدد.، كما يهدف إلى تبيان الدور وكذا مجموعة الانتهاكات التي تقوم بها مثل هذا النوع من الشركات ومسؤوليتها القانونية في هذا الصدد.

لأجل دراسة مسألة هذه الطبيعة القانونية لمثل هذه الشركات العسكرية والأمنية، لاسيما دراسة حالة " لمجموعة فاغنر " تم تقسيم هذا المقال إلى محورين أساسيين حيث تم في المحور الأول تناول مفهوم الشركات العسكرية والأمنية، وفي المحور الثاني تمت دراسة حالة مجموعة فاغنر في أفريقيا.

المطلب الأول: ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

لقد أثار مصطلح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جدلا واسعا في أوساط الكتاب والباحثين والمهتمين بمجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية كونه مصطلح يحمل أكثر من معنى ودلالة لان الفقه الدولي لم يتطرق بأية صورة من الصور إلى تلك الشركات، ومن هنا كان لزاما على رجال القانون الدولي إعادة النظر في الأسس التقليدية للمفاهيم التي يقوم عليها الموضوع وعليه لتناول هذا الموضوع لابد من التطرق إلى التعريف بالشركات العسكرية والأمنية (فرع أول)، وأسباب ظهورها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

لقد أختلف الكتاب والباحثون والمهتمون بشؤون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إعطاء وصف قانوني دقيق لها، وانقسموا إزاء ذلك إلى ثلاث فئات الفئة الأولى وهي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الفئة الثانية شركات الاستشارات والتدريبات العسكرية، والفئة الثالثة شركات الدعم العسكري، على أننا في هذا الإطار يمكن التطرق إلى المقصود بهذا النوع من الشركات (أولا) ثم تناول أسباب ظهورها(ثانيا) (هه لو نجات، 2017، صفحة 21)

أولا: المقصود بالشركات العسكرية والأمنية:

يعتبر البعض أن الفقيه والباحث الأكاديمي(Singer) هو أول من قام بوضع وتقديم دراسة شاملة عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حيث وضع المعيار الخاص والذي من خلاله ميز بين أنواع هذه الشركات وهذا من حيث معيار الخدمات المقدمة من طرفها، حيث ورد تعريفه بأنها: "مؤسسات أو منظمات أعمال تحترف تقديم الخدمات المرتبطة بشكل معقد بالحرب" (هه لو نجات، 2017)

ولقد أورد التقرير الموجز الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا لها بأنها: " شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما في ذلك العمليات القتالية والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الإستخباراتية، والدعم العملياتي واللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها". (جواد، 2018، صفحة 29)

وعرفت كذلك على أساس أنها: " تطور لمهنة المرتزقة أو ما يطلق عليه قديما كلاب الحرب " Dogs of war"، حيث تقدم للحكومات أي خدمات تتعلق بالحروب (محمد عسكر، 2014، صفحة 441)

وعرفها البعض بأنها:" تلك الجيوش التي تتشكل من جنود محترفين يعرضون خدماتهم لطرف أجنبي في مقابل الحصول على أموال فهؤلاء الجنود يشاركون في الصراعات المسلحة لأطراف خارجية إما مباشرة من خلال المشاركة في العمليات القتالية أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الاستشارات العسكرية". (السيد أبو الخير، 2008، صفحة 190)

فيما تم تعريفها في وثيقة "مونترو" بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح بأنها:" كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص، مع توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني الأخرى، وصيانة الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن" (منترو، 2008، صفحة 09)

ثانيا: أسباب ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

يرجع ظهور هذا النوع من الشركات إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في ما يلي:

1- السعي في القيام بعمليات ضد سلطة أو حكومة دولة أخرى إذ تعتبر هذه العمليات مخالفة للقانون مثاله القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات التي ترفض الهيمنة وهذا دون التورط علانية في مثل هذه الأعمال، كما حدث في جزر القمر مثلا وبعض الدول الإفريقية (السيد أبو الخير، 2008، صفحة 143)

2- سعيا لتخفيض الدولة إنفاقها على الأمن لاسيما الإنفاق العسكري بخفض أعداد الجيوش النظامية وهو المسعى المعتمد في أعقاب الحرب الباردة، والذي نجم عنه إحالة العديد من الجنود العسكريين إلى لتقاعد، مما مكن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نحو انضمامهم في هياكلها. (عرسان، 2012، صفحة 490).

3- الضعف الذي أصاب الدور الأممي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة وإحجامها عن التدخل في مناطق التوتر والنزاع والناجم بدرجة أولى عن تنافر مصالح القطبين للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، وهذا مما دفع إلى تشكيل مثل هذا النوع من الشركات الأمنية الخاصة بوصفها ذراعا أمنيا للدولة المشكلة (عرسان، 2012، صفحة 492).

4- نحو الإفلات من المساءلة القانونية الجنائية إثر ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب تسعى الحكومات وراء تأسيس ودعم هذه الشركات التي تعمل بالوكالة في سبيل تحقيق مرادها، وعليه تعتبر إستراتيجية في تقليل الحكومات من خسائرها البشرية من جهة، ومن جهة ثانية تجنب إثارة الرأي العام الداخلي ضدها. (أبو خوات، 2012، صفحة 167)

5- الانتشار الرهيب للنزاعات المسلحة الداخلية وحروب الإبادة ذات الطابع غير الدولي في كثير من الدول، كأنجولا وسيراليون والصومال ودول البلقان ومع الضعف الواضح لحكومات تلك الدول فتضطر إلى التعامل مع هذا النوع من الشركات العسكرية. (هه لو نجات، 2017، صفحة 40)

6- سياسة التسريح المعتمدة من عديد الأنظمة فيما يخص الجانب العسكري نحو تقليص أعدادهم كالتي تمت إثر نهاية الحرب الباردة مثلما حدث مع الجيش الأحمر السوفياتي، وجيش ألمانيا الشرقية، وكذا نهاية نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، إضافة إلى تقليص الجيش الأمريكي إلى 60 % مما كان عليه منذ الحقبة الماضية

من خلال كل هذه المعطيات السابقة تم إنشاء هذه الشركات بغية لاستغلال الفائض في العمالة العسكرية المستغنى عنها من قبل حكومات تلك الدول (السيد أبو الخير، 2008، صفحة 144)

الفرع الثاني: خصائص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتمييزها عن المرتزقة:

ثار تساؤل حول الطبيعة القانونية للشركات الأمنية بما تقوم عليه من خصائص وما تعتمده من أسس لاسيما الطابع التجاري، كونها تتولى تقديم الخدمات في مقابل الحصول على الربح المادي، فهي ذات طابع خاص تورد المقاتلين بالسلاح والمعدات الأساسية أو التدريب أو الاستخبارات وبالتالي لها أساليبها الخاصة وقواعدها الداخلية التي تحكم عملها لتحقيق الهدف الذي تعمل من أجله إلا أنها في سبيل هذا قد تتداخل وفكرة المرتزقة وهنا يمكن إثارة تساؤل متعلق بالخصائص التي تقوم عليها مثل هذه الشركات من جهة أولى، وكذا تبيان تميزها عن مصطلح المرتزقة من جهة ثانية وهذا كما يلي:

أولا: خصائص الشركات العسكرية والأمنية: تجمع أغلب الآراء الفقهية أن الشركات الأمنية تتميز بمجموعة من الخصائص ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- تعد شركات تجارية: لكونها تقوم بمجموعة من الخدمات من تدريب وتقديم لاستشارات بمقابل الحصول على الربح المادي، إذ أنها تشترك في الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية وتقتات من تجارة القتل والدمار وبالتالي تعد الحروب والنزاعات مصدر ربح لها. (طالب، 2018، صفحة 44)

2- العمل خارج المنشأ: تتميز الشركات العسكرية والأمنية بالعمل خارج الدولة المنشأ وهذا من خلال المشاركة المباشرة وغير المباشرة في العمليات العسكرية بالخارج.

3- الجاهزية والانضباط العالي لعناصرها: حيث أن الموظفين بهذه الشركات على درجة عالية من الانضباط والاحترافية وإطاعة الأوامر العليا في المهام المكلفين بها، كما أن هؤلاء يتجردون في كثير من الأحيان من إنسانيتهم في حالات الاعتقال والتعذيب كما حدث في سجن أبو غريب.

4- الملكية الخاصة: تتميز هذا النوع من الشركات بأنها شركات ذات ملكية خاصة وبالتالي فهي تضم طاقم إداري يترأسه مدير عام ومجلس إدارة وموظفين، إضافة إلى هذا فإن الأرباح تصب مباشرة في الحسابات المصرفية لمالكيها. (خليل، 2021، صفحة 197)

ثانيا: مدى انطباق صفات المرتزقة على أفراد الشركات العسكرية والأمنية:

هنا يمكن إضافة تساؤل حول مدى الوضع القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية بين اعتبارهم مرتزقة أم أنهم موظفون بصفة قانونية وعليه سيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال ما يلي:

تعريف المرتزقة: يطلق عادة على لفظ المرتزق كل شخص يقوم بالخدمة في القوات المسلحة لبلد أجنبي لأجل المال ولا تعد ظاهرة الارتزاق في الحروب ظاهرة جديدة فقد عرفت قديما لاسيما إثر استئجار الإمبراطورية البيزنطية أفرادا من المرتزقة لقتال الأتراك، كما جرى تشكيل سرايا من جنود سويسريين وإيطاليين وألمان في القرن الخامس عشر لدعم الأمراء في أوروبا أنداك.(خليل، 2021، صفحة 199)

تناولت الاتفاقية الدولية المناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي تبنتها الأمم المتحدة في 04 ديسمبر 1989 بناء على قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة A/RES/44/34 والتي دخلت حيز النفاذ في 20 أكتوبر 2001، وكذا اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا التي تم تبنيها في ليبرفيل في 03 يوليو 1977 ودخلت حيز النفاذ في أفريل 1985 والهدف من هاتين الاتفاقين كان القضاء على مشكلة الارتزاق بتجريمهم. (هباز، 2019، صفحة 53)

تم تعريف المرتزق وفق لقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال البرتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1949 و 1974، حيث عرفه البروتوكول 1 في المادة 2/47 بأنه أي شخص: (السيد أبو الخير، 2008، صفحة 156) :

- يجري تجنيده خصوصا محليا أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.
- يشارك فعلا ومباشرة في الأعمال العدائية.
- هو ليس من رعايا طرف في النزاع، ولا متوطنا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
- ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.
- ليس موفدا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه عضوا في قواتها المسلحة.

هناك نقاش حول دور الشركات العسكرية والأمنية في النزاعات والحروب الأهلية، حيث يعتقد الرأي الأول أن هذه الشركات ما هي إلا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع أكثر، ولا تهتم أصلا بإحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل على العكس تساهم في تردي الأوضاع الأمنية وتعرقل بناء الدولة في العالم الثالث

وأما الرأي الثاني فيرى أن هذه الشركات بغض النظر عن دوافعها المادية، قد أحدثت استقرارا أمنيا بأقل التكاليف، وهكذا بدأت هذه الشركات تبحث عن نفسها غطاء قانوني وأخلاقي لتسوغ نشاطها وتحظى بمصداقية وشرعية وتسعى للحصول على مهام تكلفها بها الأمم المتحدة لتضفي على نفسها مزيدا من الشرعية(حسن الحاج علي، 2007، صفحة 46)

المطلب الثاني: الشركة الروسية العسكرية الخاصة فاغنر:

نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي تسريح عدد كبير من الجنود والضباط ووحدات عسكرية كاملة والتي أعادت تشكيل نفسها من جديد على شكل شركات عسكرية وأمنية مثل شركة " ألفا جروب "والتي كانت تتشكل من قوات خاصة تابعة لجهاز أمن الدولة الروسي FSB وكذلك شركة Rubikon التي أشرفت على تنظيم عمليات إرسال المتطوعين أثناء الحرب الأهلية في يوغسلافيا سابقا في تسعينات القرن العشرين (آرزوبونياد، 2020، صفحة 198)

تظهر الدوافع الروسية لتطوير صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى ما ذهب إليه الباحث "تور بوكلوف" إلى وجود مجموعة من المحركات الرئيسية لتطوير صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في روسيا منها السعي إلى جني الأرباح ومحاكاة الغرب حيث وجد أن الصناعة العسكرية الخاصة تتسم بسوق سريع النمو دوليا تهيمن عليه الدول الغربية مما حفز روسيا نحو الدخول في صناعة مثل هذه الشركات لتحقيق أرباح منها، إضافة إلى ذلك سعي روسيا نحو تحقيق مصالحها الإستراتيجية والأمنية وهذا بدعم الأنظمة الحليفة في مواجهة الثورات والتمردات ضد حكومات هذه الدول، كما أنه ولتجنب المخاطرة بأرواح الجنود الروس في المشاركة في عمليات غير مرتبطة بالدفاع عن أمن البلاد كان دافعا نحو إيجاد هذا النوع من الشركات وهو ما حدث في تجربة الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي تكبد من خلاله خسائر كبيرة، ثم توالى ظهور وتأسيس الشركات العسكرية الروسية إلى أن برزت الأكثر شهرة وتميزا على الساحة الدولية هي الشركة العسكرية والأمنية الخاصة المعروفة باسم مجموعة "فاغنر". (مولانا، 2021، صفحة 08) وعليه سيتم تناول هذا المطلب في مفهوم شركة فاغنر (فرع أول)، ثم دور شركة "فاغنر" في الصراع الليبي.

الفرع الأول: مفهوم الشركة العسكرية والأمنية " فاغنر ":

من المعلوم أن روسيا تمتلك العديد من الشركات العسكرية والأمنية، ويرجع هذا الأمر إلى أن لروسيا تجربة تاريخية في توظيف واستخدام مليشيات غير حكومية، لتحقيق أهداف أمنية وسياسية وإستراتيجية.

أعقب سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي تسريح عدد كبير من العسكريين والأمنيين الذين اتجهوا إلى تأسيس شركات أمنية وعسكرية، حيث توجد حوالي 20,000 شركة حماية خاصة في روسيا، وقرابة 4,000 شركة أمنية خاصة، وما بين 10 إلى 20 شركة عسكرية خاصة، ظهرت "فاغنر" لأول مرة بالمشهد العام في شرق

أوكرانيا في مارس 2014 في وقت كان فيه الكرملين بحاجة إلى خوض الحرب هناك بشكل سري لتخفيف الضغوط الدولية ضده، وعليه سيتم تناول تعريف الشركة وتأسيسها التاريخي (أولا) وموقف المؤسسات العسكرية والأمنية منها (ثانيا)

أولا: تعريف مجموعة فاغنر: هي شركة أسسها أفراد متقاعدين من القوات الخاصة وتعود جذور شركة " فاغنر" الى شركة " اوريل Orel " لمكافحة الإرهاب وقد تأسست رسميا في مدينة أوريل سنة 2003 باعتبارها مركزا للتعليم والتدريب غير الحكومي، وقد قامت هذه الشركة بالعديد من الأعمال لاسيما التوقيع على العديد من العقود مع شركات مدنية روسية مختلفة بغية الإشراف في عمليات الحماية التجارية في العراق وإفريقيا الوسطى وكينيا ونيجيريا، وكذا عددا من السفن البحرية الخاصة بها المسجلة في جزر الكوك (مولانا، 2021، صفحة 08)

ثانيا: تأسيس شركة العسكرية والأمنية الخاصة فاغنر:

يعتقد أن مالك مجموعة فاغنر هو رجل الأعمال المشهور " يفغيني بريغوين "، المقرب من حكومة موسكو، والملقب بطباخ بوتين لأن شركته كونكورد للتزويد بالغذاء توفر خدمة الطعام للكرملين، ومن المعروف أن بريغوين هو المدير السابق ومؤسس شركة استشارات للحكومة تحت اسم كونكورد للإدارة والاستشارات ويدعي البعض أن شركة فاغنر العسكرية الخاصة هي شركة جانبية متفرعة من شركة كونكورد. (آرزوبونياد، 2020، صفحة 200)

كما يزعم كذلك أن الذي أسس شركة فاغنر في عام 2014 هو "ديمتري أوتكين"، الذي يقال إنه كان مواطنا أوكرانيا، وعمل في إدارة الاستخبارات الرئيسية بقسم الاستخبارات الحربية GRU التابعة لرئاسة الأركان الروسية، وبعد أن تقاعد "أوتكين" من الاستخبارات الحربية عام 2013 بدأ العمل في مجموعة "موران للأمن"، وشركة "الإتحاد السلافي العسكرية الخاصة"، وبفضل الخبرة التي اكتسبها في الجيش الوطني وفيما بعد في الإتحاد السلافي، وفي ساحات القتال في سوريا دور كبير في تأسيسه مجموعة فاغنر وقيادته لها ويرجع إسم الشركة إلى الموسيقار الألماني ريتشارد فاغنر (1813 _1883) الذي يعشق موسيقاه، وقد ظهر "أوتكين" في بث فيديو لحفل استقبال أُقيم في الكرملين في 9 ديسمبر 2016، وبعد أن أنكر الكرملين في البداية أي معرفة بوجود "أوتكين" أقر السكرتير الصحفي لبوتين "ديمتري بيسكوف" في النهاية أن أوتكين حضر حفل تكريم للعسكريين السابقين في الكرملين. (آرزوبونياد، 2020، صفحة 203)

وقد كان نشاط الشركة العسكرية الخاصة " فاغنر" أول مرة في جزيرة القرم ودونباس ولوهانسك، وخاضت معارك ضد القوات الأوكرانية، مع تراجع القتال في أوكرانيا، نُقل عناصر فاغنر في عام 2015 إلى قاعدة تدريب سرية في "مولينكو" بمنطقة "كراسنودار" بجوار منشأة تدريب تابعة للقوات الخاصة العاملة ضمن اللواء العاشر في الاستخبارات العسكرية (GRU) في جنوب روسيا وظل "أوتكين" يقود "فاغنر" عسكريا في حين بدأ دورها يتوسع بمرور الوقت في سوريا حيث استفاد عناصرها من القواعد العسكرية الروسية والشبكات اللوجستية الموجودة هناك. (مولانا، 2021، صفحة 10)

ثانيا: موقف المؤسسات العسكرية والأمنية من فاغنر:

تمثل موقف المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية في حرصها على النأي بالنفس على نشاط شركة فاغنر، وتجاهلت التعقيب على التقارير الإعلامية التي تشير إلى هذه الشركة وعلاقتها بالقوات المسلحة الروسية، ويرجع التردد الروسي في تقنين أوضاع هذه الشركات إلى انقسام الأوساط العسكرية والأمنية بين مؤيد

ومعارض لعملها في روسيا، كما كشف موقع "بيزنس إنسايدر" أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يستعمل الشركة العسكرية "فاغنر" في عمليات سرية لدعم طموحاته في إفريقيا (جوليا، 2017 ، صفحة 79)

فالشركات العسكرية الخاصة غير مقننة في روسيا بموجب المادة 359 من القانون الجنائي الروسي لعام 1996 والذي يُعرّف "المرتزق" على أنه "شخص يعمل بغرض الحصول على مكافأة مادية دون أن يكون من مواطني الدولة التي يشارك في نزاعها المسلح أو في الأعمال العدائية الجارية على أراضيها، ولا يقيم بشكل دائم ضمن إقليمها، أو يقوم بواجباته الرسمية فيها، كما وحاول عدد من أعضاء مجلس النواب الروسي بداية من عام 2009 تمرير تشريعات تقنن عمل الشركات العسكرية الروسية لكنها لم تحظ بالموافقة، وفي مارس 2018 رفض مجلس الوزراء الروسي (بما في ذلك وزارات الدفاع والعدل والمالية، الحرس الوطني، وجهاز الأمن الفيدرالي، وجهاز الاستخبارات الخارجية، والمدعي العام) النظر في إضفاء الشرعية على "فاغنر" أو الشركات العسكرية الخاصة الأخرى، بحجة أن سلوك "المرتزقة" ينتهك الدستور الروسي وأن الدولة وحدها هي المسؤولة عن الدفاع والأمن. (جوليا، 2017 ، صفحة 79)

وذكرت صحيفة إيطالية أن الشركة العسكرية الخاصة "فاغنر" الروسية موجودون على الأقل في نصف البلدان الإفريقية، التي يتمتع أغلبها بالموارد الطبيعية التي يطمع الكرملين في استغلالها، وقالت صحيفة "نيغريسيا" إنه من الواضح أن روسيا تهدف إلى توسيع وتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية، وتوظيفها أيضا كواحدة من الجبهات البارزة في إطار المنافسة مع العالم الغربي، وأوضحت أن "موسكو أبرمت اتفاقيات مع العديد من البلدان الإفريقية في القطاع العسكري، ولا سيما لتوريد الأسلحة، كما دعمت في بعضها ميلاد صناعة حرب محلية على غرار السودان الذي يعد ثالث أكبر منتج للأسلحة في القارة بعد مصر وجنوب إفريقيا، وفي هذا الصدد كشف تقرير نشره موقع "ذي أفريكان ريبورت" في 29 يوليو 2021، أن موسكو تعتمد الآن كلا من مجموعة "فاغنر" ، وقوة التلاعب التي تمارس من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: ممارسات الشركة العسكرية والأمنية الخاصة فاغنر في ليبيا والسودان

أولا- ليبيا:

يؤكد الخبير الفرنسي في الشؤون الإفريقي محمد علي كلياتي تزايد تدخل الشركة العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في الصراع الدائر بين قوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر قائد مليشيا الجيش الوطني الليبي وخصومه الرافضين لمحاولته السيطرة العسكرية على البلاد، إذ أكد متحدث باسم القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم وجود شركات عسكرية روسية خاصة في غرب ليبيا، وقد أشار العديد من المسؤولين الليبيين والغربيين إلى وجود ما بين 200 و 1400 متعهد عسكري روسي خاص، ينتمي معظمهم إلى مجموعة "فاغنر" المرتبطة بأحد المقربين من فلاديمير بوتين،.بينما قدر عميد بلدية بني وليد عام 2020 أن عدد مقاتلي "فاغنر" الذين وصلوا المدينة نحو 1600 فرد، واكد رفض الأهالي بقاء أفراد "فاغنر" أو كما يطلق عليهم الأهالي المرتزقة. (توم، 2021، صفحة 207)

وقد أضحت مجموعة "فاغنر" أكثر وضوحا في أعقاب عمليات حفتر على العاصمة طرابلس إذ أكد الطيار "عامر الجقم" أن الروس يقدمون الدعم التكنولوجي والتقني إضافة إلى تخطيطهم وتحديدهم مسار الاشتباكات على أرض المعركة، ويقومون بإدارة أنشطة تخص تنظيم الوحدات البرية، والقيام بصيانات عسكرية عبر عناصر تقنية، وعناصر مقاتلة، وتشير تقارير أخرى إلى أن عدد مقاتلي الشركة العسكرية "فاغنر" يتراوح ما بين 1500 و2500 مقاتل، ويحتاج حفتر الى قوات "فاغنر" لأنه لا يستحوذ سوى على دعم محدود من الشعب والميليشيات على أرض المعركة في ليبيا. (آرزوبونياد، 2020، صفحة 207)

وفي تقرير حديث للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 2020 حيث قدر عدد العسكريين والمرتزقة الأجانب بـ 20 ألفا، وبين التقرير أن في ليبيا مرتزقة روس وتشاديين وسودانين وسوريين، وأكد "كوبيش" المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا في تقريره لمجلس الأمن في 22 مارس 2021 أن المقاتلين الأجانب والمرتزقة لا يزالون في البلاد، وأعادوا تموضعهم في مدينة سرت وضواحيها، وإنشاء مواقع دفاعية على طول محور سرت في وسط ليبيا فضلا عن استمرار وجود المعدات والعناصر الأجنبية. (توم، 2021، صفحة 208).

كما كشف تحقيق جديد لشبكة BBC جرائم المرتزقة الروس في مجموعة فاغنر في ليبيا، ووثق ارتكابهم جرائم حرب وتعمُّدهم قتل المدنيين وحصولهم على أسلحة متطورة لا توجد إلا بحيازة الجيش الروسي.

ثانيا- السودان:

رسميا لم تعلن روسيا مشاركتها في قمع الاحتجاجات السودانية، لكنّ مشاركة مرتزقة روس في قمع التظاهرات السلمية هي آخر ما كشف الوجود الروسي المستتر في السودان، إذ تناقلت وسائل إعلام متعددة مقاطع فيديو لمقاتلين روس أثناء المظاهرات السودانية، وجاءت على لسان مصادر من المعارضة السودانية، ومصادر مقرّبة من جهاز الأمن والمخابرات السوداني، أكدت أن مجموعة "فاغنر" تعمل بالفعل في السودان، وتساند الأجهزة الأمنية في قمع المتظاهرين.

وجاءت أيضا على لسان المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية "ماريّا زاخاروفا" التي نفت ما تناقلته وسائل الإعلام البريطانية بشأن الشركات الأمنية الروسية في السودان ومساعدَتها السلطاتَ في فض الاحتجاجات، مشيرة إلى أن الشركات الأمنية الروسية في السودان هي شركات خاصة، لا تربطها علاقة بحكومة روسيا، مضيفة أن وظيفتها محددة وهي تدريب كوادر قوات الأمن في السودان، بالعودة إلى تصريحات الخارجية الروسية، وتصريحات الكرملين قبل ذلك، التي تؤكد أنْ لا وجود لمقاتلين روس في السودان، يتبين لنا دور "مجموعة فاغنر"، فحسب ما يوضحه "بافيل باييف"، الباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية حيث أكد أنها جيش ظلٍ روسي يسمح لروسيا بالتواجد، حيث لا ينبغي أن تكون مع أقل قدر من الخسائر المادية والدبلوماسية والبشرية. (ياسرحمزة، 2019)

بدأ ظهور فاغنر في السودان عقب زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى موسكو في شهر نوفمبر من عام 2017، ففي تلك الزيارة الشهيرة طلب البشير علناً من بوتين المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشؤون السودانية، وعقب الزيارة بأقل من شهر نقلت روسيا أول سرية من شركة "فاغنر" بقيادة الرائد المتقاعد بالقوات الخاصة "ألكسندر كزنيتسفو" إلى السودان، وجرى إنشاء مُعسكر لهم في مدينة أم درمان أشرف خلاله عناصر "فاغنر" على تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية، وتم الاتفاق على الشراكة بينهما في تجارة الذهب والسلاح، وجرى إنشاء معسكر بمنطقة "أم دافوق" على الحدود السودان مع أفريقيا الوسطى مخصصا لهذا الغرض، كما منح البشير "فاغنر" حقوق التنقيب عن الذهب في عدة مواقع في جبال النوبة ودارفور وولاية نهر النيل، وفي أغسطس 2020 ألقت حكومة روسيا البيضاء القبض على 33 عنصرا من "فاغنر" على أراضيها ثبت أن من بينهم عدة عناصر تواجدوا في السودان قبل مجيئهم إلى البلاد، وعثر بحوزتهم على شرائح اتصالات وعملات وكروت شحن سودانية، وقد صرح وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن منوشين" بأن "يفنغي بريغوجين" وشبكته يستغلان الموارد الطبيعية للسودان لتحقيق مكاسب شخصية ونشر تأثيرهم الخبيث حول العالم (مولانا، 2021، صفحة 16)

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه من مختلف جوانب هذا الموضوع وإجابة على الإشكالية الموضوعة في مقدمة هذه الدراسة كان لابد من الإشارة لمختلف النتائج المتوصل إليها في هذا الصدد، وكذا الوقوف على بعض النقاط التي لفتت نظر الباحث وضمها في مجموعة اقتراحات وهذا كما يلي:

النتائج:

1- الاختلاف الفقهي في إعطاء تعريف موحد للشركات العسكرية والأمنية لكون أن هذا المصطلح غير واضح في فقه القانون الدولي

2- إن الخاصية الكبيرة الذي تتمتع به الشركات العسكرية والأمنية تتمثل في خاصية الربح المادي بمقابل ما تقدمه من خدمات متعددة من تدريب واستشارة ومشاركة في مهام قتالية

3- بالرغم من الضوابط القانونية الدولية لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتمثلة بالقانون الدولي الإنساني إلا أن بعض هذه الشركات خرقت القواعد القانونية ولم تخضع للمساءلة القانونية وهذا يثير شكوكا حول حقيقة التزامها بهذه القواعد من جهة، وخضوعها للجزاءات القانونية الدولية في حال تجاوزها من جهة أخرى.

4- غياب التوصيف القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية فالبعض يتهمهم بالارتزاق والبعض يصفهم على أنهم أفراد مدنيون وهذا في ظل ارتكابهم لانتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني

5- شهدت كلا من ليبيا والسودان نشاطا كبيرا لهذا النوع من الشركة لاسيما شركة "فاغنر" وما نجم عنها من انتهاكات جسيمة لإحكام القانون الدولي الإنساني

الاقتراحات:

في ضوء النتائج المذكورة آنفا يمكن تقديم جملة من الاقتراحات على النحو الآتي:

1- وضع آلية واضحة وقوية لرصد مخالفات الشركة العسكرية والعسكرية الخاصة ومن ثم آليات واضحة لفرض عقوبات فعالة ضدها.

2- على الدول أن تضع تشريعات وطنية واضحة تضمن سد ثغرات مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أراضيها.

3- يجب وضع حد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة مستقبلا في إفريقيا في مناطق النزاع، وعلى الاتحاد الإفريقي أن يشرع قوانين تنظم عمل هذه الشركات.

توثيق المراجع

الكتب:

- جواد طيبة، محمد المختار .(2018) .*التنظيم القانوني للشركات الأمنية الدولية الخاصة* .بيروت ,لبنان :مكتبة زين.
- السيد أبو الخير، مصطفى أحمد .(2008) .*الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، دراسة قانونية سياسية التجربة العراقية- التجربة الإفريقي*، القاهرة ,مصر.إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع
- هه لو نجات، حمزة (2017) .*المسؤولية عن أفعال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني* .بيروت لبنان :منشورات زين الحقوقية

الدوريات والملتقيات:

- أبو خوات ,ماهر .(2012) .الوضع القانوني للمرتزقة وموظفيالشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة .*مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية* العدد(39) , ص.167 .
- آرزوبونياد، كوتلوهان.غوروجو .(2020) .مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، رؤية تركية .*مجلة الأبحاث والدراسات* المجلد 09 العدد02 ص 195-212 .
- توم، بسمة خليل .(2021) .الشركات الأمنية الخاصة في دول ثورات الربيع العربي .2020-2011*مجلة الأبحاث والدراسات* ,ص 207
- جوليا ,ترويتسكايا .(2017) .التوظيف الروسي للعسكرية الخاصة فاغنر نموذجا .*مجلة اتجاهات الاحداث* العدد 24 ص 79
- حسن الحاج علي ,أحمد .(2007) .خصخصة الأمن والدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، العدد 123، ، الإمارات .*مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية* العدد 123 ص 46.
- طالب، يسين (2018) .ديسمبر .(الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية .*حوليات جامعة الجزائر1 العدد32 ص38-59*.
- طواولة، أمينة بوعلام .(2011) .مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني . .21رسالة ماجيستير جامعة مؤتة.
- عرسان، خديجة .(2012) .للشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني .*مجلة جامعة دمشق لعلوم الاقتصادية والقانونية* العدد28 ص .490
- أبو خوات، ماهر .(2012) .الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة .*مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية* العدد39 ص 156
- محمد عسكر ,محمد عادل.(2014) . لتنظيم القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة .*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 56، ص 141

- هباز، توتة(.(2019) .الوضع القانوني لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بين المشروعية الدولية والارتزاق العسكري .*مجلة النبراس للدراسات القانونية ,المجلد 04 العدد02 ص 51-66*
- وليد، عباس (2020) .,الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام . *حوليات جامعة الجزائر* ,(3) *34 , 1* ص 138
- ياسرحمزة .(2019, 02 10) .*فاغنر جيش الظل الروسي في السودان* ,2021 ,12 13 Consulté le . sur www.akhbaralaan.net: https://www.akhbaralaan.net/news/world/
- مولانا ,احمد .(2021) .*شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، مجلة* المعهد المصري للدراسات السياسية

www.al-omah.com